

فالعمل على النعمة لذاتها غير متفق بل لابد من ملاحظة تعلّقها بالمرء بالقدرة
 وحسنه يرجع الى الانعام فان العمل على النعمة حينئذ لاجل انعام المرء بها وانما
 العمل على الانعام فهو لذاته فلذا صار العمل على الانعام امكنا فالذي يلزم مما
 في المطول اننا حاصل من العمل قد يحصل بمنزلة الفعل والعمل عليه لكن لا
 بل من حيث حصوله منه والمحمود عليه الفعل وانما هو بمنزلة الفعل بما لفظ
 فيه الفعل فلا مضافة ولا اشكال **ثم** ان العمل وان كان يجوز لتظيم
 احد وشانه لما يتعلّق به من حصة الصدور وحقيقة او عرفا الا ان الكلام
 الثقات سببا في التعلّلات مقدم على الاحتمالات العقلية وحسن فهم
 يقتضي اعتقاد انهم ما جرموا في بيان المعنى اللغوي في الامر بالنقل شي الا بعد
 نقل او دليل تام فطلب التقييم او نقل الدليل ليس عليه تعويل ولا اليها في
 مقام التحقيق سبيل فاعرضنا عنه **المسئلة الخامسة** ان
 المشهور بين الجمهور سببا المتأخر ان العمل عليه يجب ان يكون اختياريا
 اي حاصلا من المرء باختياره وانما ذاته فلا يكون ثباته على صفاتها
 محمدا فشكل عليهم ثبات الله تعالى على الصفات الذاتية التي تحققت بغير
 اختيار كالعلم والقدرة والحياة والقدرة والصفات السلبية **الارادة**
 الارادية لعدم المشرك فانها منتزعة ان تكون حاصلة بالارادة والا
 خيار عند اهمل السنة ايضا كالحق في محله اما ما يتوقف الارادة
 عليه كالعلم والحياة فظاهر وانما ما يتوقف عليه الارادة فلا
 اشهر بينهم من ان المشوق بالارادة حادث والحادث لا يقوم بذاته
 وقد يجب باننا نسلّم ثبوت العمل عليها كما مر من اللباب وانما الثابت
 العمل بها وبان الامام العلوي وغيره صرحوا بثبوت العمل عليها وانما
 ان كان العرض نقض التعريف وبطلان محله الجواب والورد ولكن لا يضر
 ان المبادىء يجوز ان يعطى الله ويثبت عليه بناء على الذات ولا يجب
 لاجل ان المبادىء العقل فصل التحقيق انه ليس بمرء عند اللقب بل هو
 الله مختص بها كان على الافعال الاختيارية ومن زعم انه موجب في

فعل
 فحسن
 التفسير

افعال

افعاله ايضا يلزمه ان لا يمكن جعل الله لغة وليس كذلك ويصح من تعالى
 بصفاته وعليها فلا يصح تفصيل المحمدي عليه بالاختيار ويؤيد ذلك
 ان هذا التقيد مأخوذ من عدمه في اللؤلؤ ونحوها الا انه منصوص عليه
 فبما سلك يقال يلزم منه عدمه ان كان العمل على الذاتيات فصل الامر
 كذلك كما هو مقتضى الفيدية انه ليس عليه نص صريح ولا عقل صحيح
 اولاهو الظاهر للفرق الظاهر بين اللؤلؤ وذات الله في الصفات
 ففي تحقيق المسئلة صعوبة واشكال وعلى هذا لا يمكن المقام الممنوع
 والاحتمال بل يحتاج الى تدقيق النظر وتحقيق المقام وعلى ما قررنا
 يتجه الاشكال ايضا للمعنى لاخير بانه يستلزم ان لا يكون ثبات الله تعالى
 بازات الذات الكاملة مع قطع الصفات محمدا كما يجوز ان يعبد الله
 لذاته لا لجملة فيلزم ان يثبت عليه وبذلك ذاته يذ عليه ما ذكر
 العلامة في المطول من ان المصنف حيث قال **المرء عليه علم**
 تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقات الذات تنبيه على تحقق
 الاستحقاقين وما قيل من انه لا معنى لكال الذات الا ان له صفات
 كاملة فهو في حيز المنع اذ لا شك ان صفة الكمال كالعلم في حد ذاتها
 شريفة كاملة بخلاف صفات النقص كالجحد لا صفة لها والانتقل
 الكلام اليها ويتسلسل فيلزم ذلك في الذات اما ترى ما ذكره الانعام
 الرازي في تفسيره من ان ذاته تعالى لم تحتج الى شي من صفاتها الذاتية
 الموجودة وانما اقتضاها كمال الذات وهذا ما صرح به المحققون
 الا انه يحتاج الى لطافة طبع ودقة فهم وتحقيقه ان كمال الصفات
 دليل على كمال الذات ولولا ان للذات كالا في ذاتها وازالته
 المتصفة بصفات النقص لما تصفت تلك بالصفات الكاملة المحمدي
 واذا كانت الصفات تقضي الذات فالامر اجلي فلو ان ذاته من
 حيث هي كل من غير ما اقتضت تلك الصفات او اقتضت الذات
 الناقصة وليس فتضا الكمال عين كمالها وان كان ذلك من كمالها

الظهور